العدالة الانتقالية والمعضلة الأمنية في المنطقة العربية
– في ظل السياسة الخارجية الروسية تجاه المنطقة–

أ.بشرى شيبوط
جامعة قسنطينة 03 – الجزائر

الملخص:

يعتبر استمرار المعضلة الأمنية ناتج بالأساس عن استمرار الأزمات الدولية والتي تتسم بأن حوالي 90% منها داخل الوحدات السياسية،ماجعلنا ننتقل من المعضلة الامنية الدولاتية إلى المجتمعية خاصة في ظل تنامي الخطابات المتطرفة والتهديدات الشاملة،والتدخلات الخارجية،تحديدا بعد عودة روسيا للساحة الدولية من خلال اعتبارها للمنطقة العربية منفذا أساسيا للعودة،الامر الذي جعل من **النسق المعرفي وأنطولوجية البحث في محددات التحول الديمقراطي غائبا ولا يتماشى مع المحددات الداخلية والمقتضيات الدولية**،ولم يساعدنا على إيجاد حلول لنجاح التجارب الديمقراطية العربية.إن مراجعة النسق المعرفي لمحددات التحول الديمقراطي تتطلب الربط بين العديد من المفاهيم والظواهر مثل العدالة الانتقالية،الحوكمة،والتنمية المستدامة.و التي يراد بها الخروج من مرحلة الحرب و الفوضى إلى مرحلة ما بعد الثورات خاصة في ظل بروز ما يعرف بدبلوماسية حقوق الإنسان،والتدخل الإنساني.

الكلمات المفتاحية:مراجعة مفهوم التحول الديمقراطي،العدالة الانتقالية، الهيمنة الخارجية.

Abstract:

The continuation of the security dilemma in the international current circumstantial, as a result of the international crises, especially in the light of the growing systemic risks.The democratization of the international system considered among the most important concepts, especially after the changes experienced in the Arab region, where the concepts of democratic and transitional justice are among the most prevalent in the Arab region .

Keywords: Review of the concept of democratic transition, Transitional justice, External domination

المنارة للاستشارات

مقدمة:

يقول هيغل في تفسيره لبحث الانسان عن العدالة المجتمعية : **سوف يظل البحث عن الحقيقة يوقظ حماسة الانسان و نشاطه ما بقي فيه عرق ينبض و روح تشعر**.و بالتالي فالحقيقة بالنسبة لهيغل تعتبر ضرورة حتمية من ضروريات الحياة،فمبالك لو كان الأمر متعلق بالعدالة وهو الأمر الذي يعد من أولى أولويات كل فرد و ذلك لسعي كل واحد فيه لتحقيق حريته وكرامته و المحافظة على شرفه و على اعتبار أن كل هذا لا يتحقق إلا من خلال ترسيخ العدالة.

تعتبر العدالة الانتقالية مفهوما يعبر عن مجموعة الآليات و الأساليب التي يستخدمها مجتمع ما لتحقيق عدالة في مرحلة انتقالية من تاريخه،و يعتبر تحقيق العدالة الانتقالية هو السبيل الوحيد الذي يضمن تحقيق العدالة و الانصاف و في نفس الوقت يفتح الباب أمام التحول الديمقراطي الذي يعتبره العديد من المحللين والمختصين ضرورة لإعادة تشكيل الدولة على أسس شرعية قانونية ،تعددية و ديمقراطية في الوقت ذاته .و المرور بالعدالة الانتقالية يكون بداية للمرور بالتحول الديمقراطي،و هنا و في هذه المرحلة تواجه المجتمعات مشكلة هامة جدا و هي التعامل مع قضايا حقوق الانسان و هو الذي يعتبر بدوره مفهوما هاما يفتح ابوابا عديدة امام الدول التي تشهد العدالة الانتقالية .و منه فتحقيق العدالة في مجتمع ما يتطلب العديد من الإجراءات،خاصة أن غالبية الدول التي تسعى إلى تحقيق و ترسيخ العدالة في مجتمعاتها هي دول تعاني العديد من المشاكل والصعوبات ما يجعل تحقيق العدالة في حد ذاته يعاني العديد من المشكلات و الصعوبات.

تعتبر الدول العربية من بين أهم الدول التي تعاني العديد من المشاكل الأمنية،خاصة في ظل التغيرات التي تعرفها المنطقة،و التي ترجع أساسا إلى موجات التحول الديمقراطي،والتي كانت نتاجا للتدني في مستوى المعيشي لهذه المجتمعات،بالاضافة إلى الضغوط الخارجية

المنارة للاستشارات

العديدة و التي على رأسها سعي روسيا للهيمنة على المنطقة،ما أدى بدخول هذه الاخيرة في معضلة أمنية.

اشكالية الدراسة:

و بناء على ما سبق نطرح الإشكالية التالية و المتمثلة في:

ما مدى تأثير المعضلة الأمنية المجتمعية و التدخل الروسي في سعي المنطقة العربية لتحقيق العدالة الانتقالية ونجاح مسار التحول الديمقراطي؟

الفرضية الرئيسية:

المجتمعات التي تعاني من تدهور كبير في الحالة الاجتماعية بمختلف مجالاتها ينعكس ذلك على محاولاتها في تحقيق العدالة الانتقالية من خلال مجموع المشاكل التي تعيق من تحقيق هذه العملية من ضغوطات داخلية و تدخلات خارجية في المنطقة.

منهجية الدراسة:

تستلزم الدراسة لمفهوم العدالة الاتقالية كعامل للحد أو التقليص من التكلفة الكبيرة للتحول الديمقراطي الحالي،وعلاقته بشكل الدولة الوطنية في ظل البحث عن تقليص هذه التكلفة في الظرفية الراهنة إلى التطرق لأربعة مستويات من التحليل Fourth Levels of Analysis هي عبارة عن مداخل فيما بينها تشكل البناء العضوي للدراسة،باعتبار كل مستوى هو إطار نظري للبحث يساعدنا على إعادة القراءة في العلاقة القائمة.

المستوى الأول من التحليل:يرتبط بالإطار المفاهيمي لبناء وتكوين مفهوم العدالة الانتقالية بأهم المتغيرات التي يحتويها من منطلق التركيز فيه على الجانب اللغوي والاصطلاحي،وبعض المفاهيم الدالة عليه،حيث إن دراسة تطور المفهوم في المجتمع نفسه الذي ظهر فيه،تحديد مختلف الماهيات التي تشكله. فتحديد النسق المعرفي الذي

المنارة للاستشارات

يشكله،والقيم السائدة فيه دون أن نهمل أهمية الغاية منه،يمكننا من استخدام غير مبهم وغامض

-المستوى الثاني من التحليل: يرتبط بآليات تحقيق العدالة الانتقالية في المجتمعات العربية (تطور المفهوم نفسه داخل المجتمعات العربية في فترات تاريخية متتالية)، بتحديد البناء الهيكلي كآلية لتحقيق العدالة الانتقالية،وتحديد المجال الفكري والمعرفي للد.راسة،و كذا مجموع الآليات التي تعتمد لتحقيق العدالة الانتقالية داخل المجتمعات العربية خاصة في ظل الأوضاع التي تعرفها المنطقة

-المستوى الثالث من التحليل:يرتبط بالإطار الغائي من تحقيق العدالة الانتقالية و التحول الديمقراطي في المجتمعات العربية في ظل السياسة الروسية،وكيفية فهمنا لكيفية تقليص تكلفة التحول الديمقراطي من خلال نمط إجرائي ذاتي موحد ومحدد بعيد عن عدم إمكانية استيعاب النمط الغربي المعقد والمركب الذي جاء في رغبات وميول أشخاص في الحكم، يتماشى والعادات والتقاليد المشكلة لشكل الدولة الوطنية العربية بمراجعة شكل تكوين الدولة الوطنية الحالي .المستوى الرابع من التحليل: يبرز في تحديد علاقة مفهوم الحداثة بظاهرة الدولة الوطنية من منطلق أن التفكير بالدولة والتفكير بدون دولة في تحليل الظواهر التي تشكل هذه الأخيرة، يظهر في قياس الأثر والتأثير بين مفهوم الحداثة وظاهرة الدولة الوطنية في المرحلة الدولية الراهنة أو المستقبلية للمجتمعات العربية.

- **المحور الأول:السياق المفاهيمي والتاريخي للعدالة الانتقالية.**

حيث تعددت تعريفات المفهوم،و ذلك راجع لمشكل الاجماع الذي يعانيه،و يمكن تعريف العدالة الانتقالية على أنها:" **عملية المصالحة التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها من خلال إعادة تكييف العدالة و اقامة دولة القانون بالشكل الذي يعترف بانتهاكات حقوق الانسان المرتبطة بالنظم السابقة،و محاكمة المتورطين فيها."**[1]

المنارة للاستشارات

– نستنتج من التعريف أن العدالة الانتقالية هي مرتبطة بفكرتين:

الأولى:أن المجتمع يكون في حالة انتقال من وضع سلبي إلى وضع ايجابي.

الثانية:هي أن سيعى هذا المجتمع إلى تحقيق دولة القانون من خلال محاسبة المتورطين و قد ارتبط مفهوم **العدالة الانتقالية** بمفهوم آخر لا يقل عنه أهمية و هو مفهوم **حقوق الإنسان**،الذي يعتبر مفهوما حساسا و محوريا في كل الدول،خاصة بعد صدور الإعلان العالمي لعالمية حقوق الانسان.و بالنظر إلى المفهوم نلاحظ أن المفهوم مركب من كلمتين هما:

1–العدالة:هي "إعطاء كل شخص ما يستحقه. "

2–الانتقالية:و المقصود بها هو حالة النظام المنتقل أو المتحول من حالة سلبية إلى حالة ايجابية

و يرتبط هذا المفهوم بالعديد من السمات المتمثلة في:

- التدرج:وذلك لأن تحقيقها يكون بشكل تدريجي مرحلي.
- الامتداد الزمني:حيث أن تصحيح مسار العدالة يتطلب اجراءات معقدة و عديدة متشعبة في هياكل و مؤسسات الدولة. .[2]
- التعاونية و التشاركية:و ذلك لاعتبارها عملية تشترك فيها جميع الفئات الفاعلة في المجتمع بمختلف أشكالها و مستوياتها.

التطور التاريخي لمفهوم العدالة الانتقالية:

يمكن من خلال استقراء واقع الممارسات والتطبيقات المختلفة لمفهوم العدالة الانتقالية الحديث تقسيم تطور العدالة الانتقالية إلى مراحل ثلاث للعدالة هي:

- **المرحلة الأولى:**جاءت في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة،وتمثلت بشكل أساسي في محاكمات **نورمبرج**، تمحورت العدالة الانتقالية خلال هذه المرحلة حول

المنارة للاستشارات

فكرة التجريم والمحاكمات الدولية المترتبة عليها. وتمثلت أهم ميكانيزمات عملها في اتفاقية **الإبادة الجماعية** التي تم إقرارها،وإرساء سوابق لم يعد من الممكن بعدها تبرير انتهاك حقوق الإنسان باسم الاستجابة للأوامر.في هذه المرحلة،شكل مرتكبو انتهاكات حقوق الإنسان مركز الاهتمام في تحقيق العدالة.[3]

في أثناء الحرب الباردة،عرفت جهود تحقيق العدالة الانتقالية نوعا من الركود،و ذلك نظرا للأوضاع الدولية التي كانت منتشرة في تلك المرحلة.

- **المرحلة الثانية:**و هي المرحلة التي تزامنت مع انهيار الإتحاد السوفيتي والتغيرات السياسية المختلفة في دول أوروبا الشرقية وألمانيا وتشيكوسلوفاكيا، وفي هذه المرحلة تم تطبيق مفهوم مُسيس وذا طابع محلي أو وطني من العدالة الاجتماعية ارتبط بالهياكل الرسمية للدولة،وهنا تجاوزت فكرة المحاكمات وتضمنت آليات أخرى مثل لجان الحقيقة،والتعويضات،أي إنه خلال هذه المرحلة صارت العدالة الانتقالية بمثابة حوار وطني يتم داخل المجتمعات،وخلال هذه المرحلة برزت تجربة لجان الحقيقة في الأرجنتين وعدد من دول أمريكا اللاتينية وجنوب أفريقيا.[4]

لقد تطور المفهوم خلال الفترات الانتقالية التالية لحكم الدكتاتوريات العسكرية في أمريكا اللاتينية،جنوب أفريقيا بعد نظام الأبارتهايد وبعض الدول الأفريقية ودول شرق ووسط أوروبا في أعقاب الحرب الباردة. كان هناك توافق دولي على الحاجة لإجراءات العدالة الانتقالية للتعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان الماضية،وهذا ما تزامن مع أهداف الدول والهيئات المانحة التي تطلبت وجود تطبيق محكم لحكم القانون بما يسمح بالتنمية الاقتصادية لهذه الدول التي تعتبر دولا منهارة.[5]

- **المرحلة الثالثة:**و من هنا جاءت ما يعرف بالموجة الثالثة للديمقراطية في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينيات و التي اعتبرت حافزا جديدا للعدالة الانتقالية،لينتقل من كونه مفهوما رابطا بين المرحلة الانتقالية للتحول الديمقراطي والعدالة (كما نشأ في أواخر الأربعينات)،إلى فضاء أوسع بحيث أضحى هذا المفهوم يتضمن منظورا

المنارة للاستشارات

أوسع يقوم على إعادة تقييم شامل للوصول بمجتمع ما في المرحلة الانتقالية إلى موقع آخر تعد الديمقراطية أحد أهدافه الأساسية.

يعد إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة في 1993 بداية لمشهد سياسي جديد شمل المرحلة الثالثة للعدالة الانتقالية،إذ أدى تكرر النزاعات إلى تكرر حالات تطبيق العدالة الانتقالية،كما ارتفعت الأصوات المنادية بالحد من الأخذ بمبدأ الحصانة ليصبح الاستثناء وليس القاعدة،وفي هذا السياق تم إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا في 1994،ثم في 1998 تم إقرارا النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وقد أثرت هذه التطورات في الكثير من اتفاقيات السلام التي عقدت بعد ذلك،والتي أشارت إلى المحاكمات الدولية باعتبارها جزءا من عملية التسوية السلمية .ثم ارتبطت العدالة الانتقالية بالقانون الدولي الإنساني كحقل معرفي،الأمر الذي ترسخ بعد دخول ميثاق روما (الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية)لحيز التنفيذ في سنة 2004.[6]

- **المحور الثاني:آليات تحقيق العدالة الانتقالية في المجتمعات العربية .**

تتميز مجموع الآليات التي يمكن تبنيها لتحقيق العدالة الانتقالية،بعدد من الأشكال القضائية وغير القضائية،وبعضها قد يتطلب التدخل الدولي،والبعض الآخر لا يحتاج لذلك.

الآلية الأولى:بالمؤسسات القضائية

و ذلك من خلال ايجاد نظام المحاكم الوطنية،سواء المدنية أو الجنائية،التي يمكن من خلالها تحديد المساءلة عن انتهاكات القانون الوطني ومحاكمة مرتكبيها،والتعويض المطلوب .ومع ذلك،العديد من المجتمعات الخارجة من عقود الحكم الاستبدادي يحتمل أن لا تملك القدرة على ضمان أن تكون العملية القضائية وإقامة العدالة عادلة ونزيهة حيث يمكن أن يبقى للنظام القديم تأثير في بعض الأجهزة الحكومية،بما في ذلك السلطة القضائية وأجهزة إنفاذ القانون وبالمثل،فإن الثقافة القانونية أو ثقافة المساءلة ربما تكون غير موجودة،مثل هذه الظروف ليست مواتية لإجراء المحاكمات وفقا للمعايير المعترف بها دوليا. وبالمثل،قد يكون ليس من الممكن ضمن النظام القضائي الوطني ضمان حماية حقوق

المنارة للاستشارات

المتهمين.و أخيرا،المجتمعات الانتقالية ببساطة ليست لديها الموارد والبني التحتية الازمة و القادرة على الاستجابة لحالات الاجرام الجماعية المحتملة،أو داخل مجتمع ما بعد الصراع الذي يتبعه دمار شديد.[7] تعتبر الدول العربية من بين أهم الدول التي تعاني فسادا متفشيا في المجال القضائي،و ها ما صعب من امكانية تحقيق العدالة الانتقالية في هذه المجتمعات.

الآلية الثانية:التدخل الدولي

ونظرا للعجز المحتمل من المؤسسات الوطنية،يمكن أن يتولى "المجتمع الدولي "في أشكاله المتعددة،تقديم المساعدة القضائية. على هذا النحو فإن الآلية القضائية الثانية هي المحكمة الجنائية الدولية(ICC) International Criminal Court ، والتي لها اختصاص النظر في جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الانسانية وجرائم الحرب،عندما تكون المحاكم الوطنية غير راغبة أو غير قادرة حقا على التعامل مع هذه الحالات .حيث الحالات الانتقالية غالبا ما تتبع بفترات انتهاكات لحقوق الإنسان منهجية أو واسعة النطاق (ارتكاب جرائم ضد الإنسانية)، أوفي فترات النزاع المسلح (جرائم الحرب)،وهذا يمكن أن يكون آلية مناسبة للمتابعة.ومع ذلك،فاختصاص المحكمة مقيد و ذلك لكونها قادرة فقط على ممارسة الأحكام القضائية على الأفعال التي ترتكب على أراضي دولة تكون قد صدّقت على نظام روما الأساسيRome Statute of the ICCللمحكمة الجنائية الدولية أو قبلت بطريقة أخرى سلطتها القضائية. الطريقة الوحيدة الأخرى التي يمكن أن تناط بها محكمة ذات اختصاص هي إذا كان مجلس الأمن الدولي UN Security Council قد قدم الاحالة الى المحكمة بموجب صلاحيات الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة وفقا للمادة 13 من نظام روما الأساسي .حتى الآن،قدم مجلس الأمن اثنين من هذه الإحالات،أولها عام 2005 إحالة الوضع في دارفور،غرب السودان،وثاني هذه الحالات عام 2011 إحالة الوضع في ليبيا. وقد انتقدت سياسة الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية بواسطة مجلس الأمن في بعض الأحيان آلية قضائية أخرى متاحة في سياق العدالة الانتقالية هو تشكيل المحاكم ذات الطابع الدولي، مثل المحكمة الدولية الخاصة بلبنان the Special Tribunal for Lebanon

المنارة للاستشارات

.(STL)يتم تأسيس هذه المحاكم بموجب اتفاق بين الأمين العام للامم المتحدة والبلد المعني، وهناك المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة the International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia (ICTY)والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا the International Criminal Tribunal for Rwanda (ICTR)، ولم يتم إنشاء هذه المحاكم ذات الطابع الدولي من قبل مجلس الأمن .يتم تعيين هذه المحاكم كجزء من النظام القضائي الوطني، أو حتى بشكل مستقل عن كل النظم القضائية الدولية والوطنية .[8] على الرغم من أن محكمة يوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية يمكن أن توفر نموذجا لآلية قضائية دولية بديلة ، في ضوء إنشاء المحكمة الجنائية الدولية مع السلطة لقبول الدعوات من قبل مجلس الأمن ولأسباب أخرى،فإنه من غير المحتمل أن هذه النماذج سيتم تكرارها في المستقبل.

الآلية الثالثة:الآليات غير القضائية

وهي الآليات التي يمكن من خلالها تحقيق العدالة الانتقالية،و تشمل التحقيق أو عمليات تقصي الحقائق مثل لجان التحقيق commissions of enquiry ، ولجان الحقيقة commissions truth،ولجان المصالحة reconciliation commissions. ،بالإضافة إلى مشاركة المجتمع المدني في هذه الاستراتيجيات و تفعيل قدرته المحاسبية،[9] فقد صممت هذه اللجان لتحديد وتأسيس سجل تاريخي لما حدث طوال النظام السابق، وخلال الفترة الانتقالية، مثل هذه العمليات يمكن أن تكون مصممة لتوفير منبر للضحايا للحديث عن تجاربهم والأضرار التي عانوا منها – من أجل ذكر أخطاء وجرائم الماضي والاعتراف بها. إنشاء السجل التاريخي وإحياء ذكرى الماضي جوانب هامة لتمكين المجتمع ليتصالح مع ماضيه ويبني مجتمعا متصالحا من أجل المستقبل.

وكذا تشمل أيضا استراتيجية تحقيق الإصلاح المؤسسي و هو عملية التطهير lustration– وذلك من خلال فحص وإزالة من كان في مواقع الحكومة والخدمة المدنية

المنارة للاستشارات

وأعضاء في النظام القديم،أو الذين كانوا مسئولين عن الجرائم التي ارتكبت خلال الفترة المذكورة .ومن الأمثلة الحديثة الأكثر تطرفا هو ما سمي بـ "اجتثاث البعث–de Baathification"في العراق بعد زوال نظام صدام حسين من السلطة في حرب الخليج الثانية،في المقابل، أدى الوضع في لبنان إلى المساعدة التي تبذل حاليا لتقديم المساعدة الدولية، في شكل المحكمة الخاصة بلبنان، في ضوء مدى تسلل النظام السوري في السلطات اللبنانية والاعتقاد السائد بأنه كان مشتركا مع المتورطين في عملية الاغتيال.

المحور الثالث:العدالة الانتقالية في المجتمعات العربية،في ظل السياسة الروسية.

تبحث كل المجتمعات دون استثناء عن تحقيق العدالة،لكن تحقيق هذه الأخيرة يشترط العديد من الظروف،التي تعتبر بمثابة معيقات و اشكاليات في العديد من دول العالم الثالث التي تعاني العديد من المشاكل و المعيقات التي تقف في وجه تحقيق العدالة و الديمقراطية في هذه المجتمع،و منها المشاكل و المعيقات الداخلية و كذا مجموع المشاكل الخارجية،و التي تتكثل أساس في التنافس الدولي على المنطقة خاصة في ظل سعي روسيا للعودة للساحة الدولية من خلال ترسيخ هيمنتها في المنطقة العربية،الأمر الذي زاد من حدة التوترات و المشاكل في المنطقة.

و من خلال ما يحدث في العديد من دول العالم الثالث يمكن تلخيص المشاكل التي تعيق تحقيق العدالة الانتقالية في هذه المجتمعات فيما يلي:

1. **صعوبة تحقيق الديمقراطية في دول المنطقة العربية:** يعتبر العديد من الأشخاص أن الديمقراطية هي آلية أساسية لتحقيق العدالة الانتقالية ،و هي نموذج دولي يجب أن تعتمده الدول من أجل ترسيخ دولة القانون،لكن المشكل الأساسي هو في كيفية تعاطي الدول و المجتمعات مع هذه الديمقراطية ،و ذلك نظرا لكونها لا تتماشى مع خصوصيات كل المجتمعات.

المنارة للاستشارات

حيث أن التجربة الديمقراطية لا يجب أن تكون مفروضة من الخارج لكن يجب أن تكون ناتجة عن قناعة داخلية و رغبة شعبية و يجب أن تكون الديمقراطية في المنطقة هي نتاجا عربية و ليس مستوردة من النماذج الغربية .

2. **تجاهل الواجب الأخلاقي في مواجهة الماضي** : يستدل نشطاء حقوق الإنسان والضحايا وآخرون بأن ثمة واجباً أخلاقياً في التذكر،لقبول الضحايا والاعتراف بهم كضحايا. كما أن نسيان الضحايا والناجين من يعتبر شكلاً من أشكال إعادة الإحساس بالظلم والإهانة و هذا ما هو سائد في معظم دول العالم الثالث،حيث أن أغلبية النظم السابقة تبقى لها علاقة وتأثير في مختلف القطاعات خاصة منها القضائية،ما يؤدي إلى عدم اعتراف الجاني والمستبد بالجرائم التي ارتكبها.
3. **دور القوانين التقليدية والعرفية والثقافة في المنطقة العربية:** حيث إن تطبيق مضمون العدالة الانتقالية في دول المنطقة العربية يحتاج إلى أن يستوعب التقاليد والأعراف القانونية في دولها[10].

و ذلك نظرا لكون آليات القوانين العرفية لا تزال تلعب دورًا أساسيًا في كثير من المناطق والأرياف في مجموع الدول في المنطقة العربية،إن لم نقل أن الطابع القبلي لازال مهيمنها في المنطقة العربية.

4. **الصراعات الداخلية التي تشهدها دلو المنطقة العربية:** حيث أن الفئات التي يجب لها أن تتشارك في تحقيق و ترسيخ العدالة الانتقالية،تدخل في صراعات فيما بينها ما يؤدي إلى تجاهل الهدف الأساسي الذي يجب تحقيقه.بحيث نلاحظ أن دول المنطقة العربية تعاني تفككا داخليا أدى إلى الزيادة من حدة المعضلة الأمنية في المنطقة العربية بحيث برزت العديد من الاثنيات داخل المنطقة و التي تختلف في العديد من المستويات الدينية و العرقية و الطائفية ،الأمر الذي صعب من تحقيق عملية التحول الديمقراطي و العدالة الانتقالية في هذه المجتمعات نتيجة لعدم مشاركة كل الفئات في تحقيق العدالة الانتقالية في المنطقة العربية.
5. **قلة البنى الأساسية التي تعتمد لتحقيق العدالة الانتقالية:** و ذلك لاعتبار أن أغلبية دول المنطقة العربية إن لم نقل كلها تعاني من قلة وجود البنى المنوطة بتحقيق العدالة و دولة القانون و ذلك راجع لانتشار الفساد و تفشي الانحطاط في

المنارة للاستشارات

هذه الدول ما يشكل عائقا كبيرا أمام السعي لتحقيق العدالة في المرحلة الانتقالية التي تشهدها الدولة والمجتمع.

6. **عدم التوافق السياسي:** و ذلك راجع لاختلاف الأقليات المتواجدة في داخل الدولة،واختلاف الاتجاهات والاعتقادات السياسية و الدينية و الثقافية،ما يخلق تضاربا في مصالح الجهات الفاعلة في تحقيق العدالة الانتقالية،حيث لا يملك أحد أطراف التوافق السياسي أن يقوم بهذه المهمة،و ذلك لاعتبار أنهم الخصم والحكم في قضايا انتهاكات حقوق الإنسان،ومن غير المنطقي والعادل أن توكل إليهم مهمة إنصاف ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي هم سبب في حدوثها وفي ارتكابها.

شكل رقم:01 العدالة الانتقالية في المجتمعات العربية.

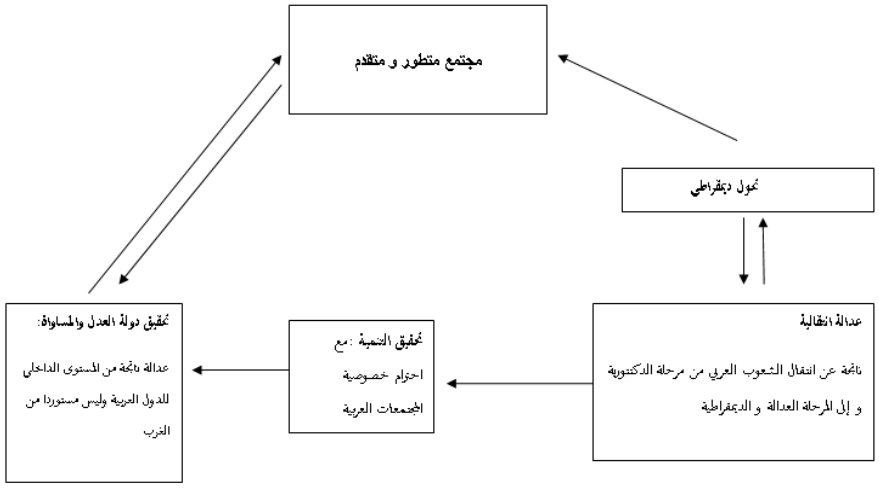

المصدر: من اعداد الباحثة

7.**التدخل الخارجي في المنطقة العربية:** يعتبر التدخل الخارجي في المنطقة من بين أهم التحديات التي تعرفها الدول العربية ويرجع ذلك أساسا في كونها تعاني العديد من التحديات في العديد من المستويات الأمر الذي جعل من القوى الكبرى تتنافس من أجل زيادة نفوذها في المنطقة،و هو ما أثر بشكل كبير على تطور دول المنطقة،بحيث أن التنافس الدولي

المنارة للاستشارات

الذي تشهده زاد من حدة التوترات الداخلية وصعب من نجاح عملية التحول الديمقراطي الذي تسعى شعوب المنطقة لتحقيقه.

8.تنامي السياسة الخارجية الروسية تجاه المنطقة العربية: تسعى روسيا للعودة إلى الساحة الدولية،و قد اعتبرت من المنطقة العربية أو كما اصطلح على تسميتها بمنطقة الشرق الأوسط بمثابة باب جديد أو منفذ أساسي لاستعادة روسيا لدورها الدولي،و الذي وجدت فيه أن فرض سيطرتها و هيمنتها على منطقة الشرق الأوسط أوالدول العربية سوف يساعدها في استعادة هذا الدور،خاصة في ظل الازمة التي تعانيها روسيا في حدودها و التي تؤرق أمنها ليس فقط الاقليمي و انما أمنها القومي،والمتمثلة في الأزمة الأوكرانية.

الخاتمة:

تحقيق العدالة الانتقالية هو السبيل الوحيد الذي يضمن تحقيق العدالة والإنصاف للضحايا وبنفس الوقت يفتح الطريق لتحقيق المصالحة الوطنية،التي بدونها ستكون الدولة عرضةً لمزيد من التدهور و الانحطاط في كل المجالات

تعد المصالحة شكلا من أشكال العدالة الانتقالية التي تكون ضرورية لإعادة تأسيس الوطن على أسس شرعية قانونية،تعددية و ديمقراطية،التي تتم من خلال إعادة البناء الاجتماعي،المصالحة الوطنية،تأسيس لجان الحقيقة،التعويض للضحايا،جبر الضرر،وإصلاح مؤسسات الدولة العامة أو الخاصة،الأجهزة الأمنية و ذلك بغية التعامل مع الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان.وفي النهاية،ليست هناك صيغة واحدة للتعامل مع ماضي مفعم بانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الانسان،فجميع مناهج و أساليب العدالة الانتقالية تستند إلى ايمان جوهري بعالمية حقوق الإنسان،ولكن يجدر بكل مجتمع أن يختار لنفسه الطريق الملائم له،و الذي يتلاءم مع طبيعته وخصوصياته الداخلية.خاصة أن الدول الخارجية تهدف بشكل أساسي لمنع دول المنطقة من تحقيق التحول الديمقراطي و تحسين حالتها في كل المجالات.

المنارة للاستشارات

الهوامش:

[1] خالد نصر السيد،نيفين محمد توفيق،**العدالة الإنتقالية**،وحدة الدراسات و البحوث،ط2012،1،ص6.

[2] نفس المرجع،ص7.

[3] Lydiah Bosire, "**Overpromised, Underdelivered: Transitional Justice in Sub-Saharan Africa**", **Occasional Papers Series,** International Center For Transitional Justice, July 2006, pp 6-.7

[4] Chandra Lekha Sriram, Olga Martin-Ortega and Johanna Herman, " **Beyond justice versus peace: transitional justice as part of peacebuilding strategies**", Centre on Human Rights in Conflict, Working Paper 1, University of East London, April 2009, p 3.

[5]Ibid,p3.

[6]أيمن شبانة، "**دور الأمم المتحدة فى بناء السلم في أفريقيا دراسة حالة: موزمبيق وليبيريا**"، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2009، ص 22.

[7] علاء الدين رشوان،**مفهوم العدالة الإنتقالية و دور المجتمع المدني ببناء الدولة الحديثة**،يوم2013/2/1،على الساعة:13:34،على الموقع:
/https://syrianvoices.wordpress.com/transitional-justicecivil-society-rol

[8] عبد الحسين شعبان، **الشعب يريد !..تأملات فكرية في الربيع العربي** ،بيروت :دار أطلس، ط1،2012،ص 188.

[9] ياسمين سووكا،النظر للماضي و العدالة الانتقالية-بناء السلام من خلال كشف المسئوليات-،**المجلة الدولية للصليب الأحمر**،مجلد88،عدد862،2006،ص15.

[10] كمال القصير،**عندما يلتقي القانون و الواقع:بناء العدالة الانتقالية في افريقيا**،يوم:2013/12/24،على الساعة:14:59،على الموقع:
http://studies.aljazeera.net/bookrevision/2013/12/201312238483471122.htm

المنارة للاستشارات